محضر اجتماع لجنة الحقوق والحريات

عدد 9

تاريخ الاجتماع: الأربعاء 29 أفريل 2026

جدول الأعمال:

- **التداول حول الخطاب البرلماني والمشهد الإعلامي.**

- **الحضور:**
  - الحاضرون: (05) المعتذرون (01) الغائبون (03)

❖ افتتاح الجلسة : 10.50

❖ رفع الجلسة : 13.10

❖ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الحقوق والحريات جلسة صباحية يوم الأربعاء 29 أفريل 2026 للتداول حول الخطاب البرلماني والمشهد الإعلامي ولمتابعة عدد من الملفات المتصلة بالحقوق والحريات العامة .

وفي بداية الجلسة، تطرقت اللجنة إلى تنامي بعض أشكال الخطاب القائم على العنف والتمييز، بما يشمله من مظاهر العنصرية والتخوين والتحريض، سواء داخل الفضاء البرلماني أو في المجال العام، وما ينجرّ عن ذلك من تهديد لمناخ الحوار الديمقراطي.

وأكّد رئيس اللجنة أن هذه الممارسات تتعارض مع المبادئ الدستورية الضامنة للكرامة الإنسانية وحرية التعبير والمساواة، ولا سيما أحكام الفصلين 23 و37 من الدستور، مشدّدًا على ضرورة صون النقاش في الفضاء العمومي من كل أشكال الإقصاء والتحريض ونزع الشرعية عن المخالف.

وفي هذا الإطار، تداول عدد من النواب بشأن إعداد مدونة سلوك نيابي تُكرّس خطابًا مسؤولًا قائمًا على احترام القيم الديمقراطية، ويرفض العنف الرمزي وخطابات الكراهية والتمييز وحماية المسار الديمقراطي من خلال تعزيز مناخ الحوار داخل المؤسسة البرلمانية وخارجها، وضمان احترام الكرامة الإنسانية وحرية التعبير وفق المبادئ الدستورية إلى جانب إعداد تقرير خاص حول هذه الظاهرة يتضمن توصيات عملية.

وفيما يخصّ تعليق نشاط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تداولت اللجنة حول تداعيات هذا التعليق باعتباره مسألة رقابية جدية تمسّ بحرية العمل المدني، وقررت مراسلة رئاسة الحكومة ، قصد طلب التوضيحات اللازمة ومساءلة هذا التوجه، نظرًا لما له من انعكاسات مباشرة على دور الأجسام الوسيطة في حماية الحقوق والحريات.

كما تطرّق رئيس اللجنة إلى مقترح القانون المتعلّق بتنظيم الجمعيات وأكّد على ضرورة استكمال الاستماعات في شأنه خاصّة إلى الأطراف الحكوميّة وبعض مكوّنات المجتمع المدني، مؤكدا أنّ التشريعات المرتبطة بالحريات لا يمكن أن تُصاغ خارج إطار نقاش تشاركي فعلي.

إثر ذلك، ارتأت اللجنة مواصلة الاستماعات إلى مختلف الأطراف والجهات المعنية ضمانا لمقاربة تشاركية تحترم طبيعة النصوص المرتبطة بالحقوق والحريات .

ومن جهة أخرى، أقرّت اللجنة برمجة زيارات ميدانية للوقوف على أوضاع المؤسّسات السجنية ومراكز الاحتفاظ، مؤكّدة ضرورة تحسين ظروفها وتفعيل العقوبات البديلة، باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ من تكريس احترام الكرامة الإنسانية.

كما قرّرت اللجنة برمجة جلسة استماع تخصّص لبحث واقع القطاع السمعي البصري في ظل التحديات الراهنة، وذلك بمشاركة أكاديميين وممثلين عن هياكل الإعلاميين والصحفيين وخبراء مختصين .

وتداول أعضاء اللجنة بشأن تنظيم لقاء يُعنى بإدماج البعد المتعلق بحقوق الأجيال القادمة ضمن السياسات والتشريعات الوطنية، وأكّدوا على ضرورة إشراك اللجنة في مختلف المبادرات التشريعية ذات الصلة بالحقوق والحريات.

قرار اللجنة:

وفي نهاية الجلسة وبعد التداول والنقاش، قرّرت اللجنة ما يلي:

1- مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلّق بتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلّة الجنسية التونسية والاستماع إلى جهة المبادرة.

2- مواصلة الاستماع لجميع الجهات المتداخلة واستكمال النظر في مقترح القانون المتعلّق بتنظيم الجمعيات على ضوء الصيغة المعدّلة المنتظر ودعوة كلّ من:

- ✓ الاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا UTEIM
- ✓ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- ✓ مركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطيّة.
- ✓ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

وبرمجة زيارات ميدانيّة إلى كلّ من:

- ✓ السّجن المدني بالمسعدين سوسة
- ✓ السّجن المدني بأوذنة ببن عروس.
- ✓ السّجن المدني بالمرناقية
- ✓ السّجن المدني ببلاريجيا بجندوبة
- ✓ مركز إصلاح الأطفال الجانحين بالمروج.
- ✓ مركز إصلاح الجانحين بسيدي الهاني ولاية سوسة.
- ✓ مركز الإيقاف التحفّظي ببوشوشة .

رئيس اللجنة	**مقرّرة اللجنة**
ثابت العابد	**هالة جاب الله**